

دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي لدولة الصين -دراسة قياسية للفترة الممتدة
من 1996 الى 2017 --

Role of financial governance indicators in improving China's economic performance - record study for the period from 1996 to 2017

بلهاشمي جهيزة¹، بسويح منى²

Djahiza belhachemi¹, mouna bessouyah²

¹جامعة أحمد زبانة غليزان، belhachemidjahiza@gmail.com

²جامعة أحمد زبانة غليزان ، mouna.bessouyah@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 31/ 12/ 2021

تاريخ القبول: 17/ 12/ 2021

تاريخ الاستلام: 03/ 10/ 2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة، من خلال محاولة إبراز تأثير مؤشرات الحوكمة المالية على النشاط الاقتصادي باستعمال مجموعة من المؤشرات لتمثيل مدى تطبيق الحوكمة المالية في المؤسسات في دولة الصين، باستخدام التقنيات القياسية تم إبراز أثر مجموعة من المتغيرات المفسرة للحوكمة المالية على النمو الاقتصادي من سنة 1996 إلى سنة 2017، كشفت نتائج المقدرات أن مؤشر الحوكمة المالية يمارس تأثيرات سلبية معنوية على النمو الاقتصادي ويختلف التأثير بين الايجابي والسلبي وذلك بسبب الآثار الناجمة عن سياسات التحرير المالي التي نجمت عنها أزمات مصرفية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المالية، النمو الاقتصادي، مؤشر السيولة، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، الحرية النقدية.

تصنيفات JEL : G3,G34,P43

Abstract:

This study aims to test the role of financial governance of institutions in emerging countries, by trying to highlight the impact of financial governance indicators on economic activity using a set of indicators to represent the extent to which financial governance is applied in enterprises in China's administration, using standard techniques, highlighting the impact of a range of interpretive variables of financial governance on economic growth from 1996 to 2017, the results of estimates revealed that the Financial Governance Index exerts moral negative effects on economic growth and varies the impact between Positive and negative due to the effects of financial liberalization policies resulting from banking crises.

Keywords: Financial governance; economic growth; liquidity index; domestic credit to the private sector; monetary freedom.

JEL Classification Codes: G3, G34, P43

المؤلف المرسل: بلهاشمي جهيزة، الإيميل: belhachemidjahiza@mail.com

مقدمة:

بسبب الأوضاع المالية التي عرفها النظام المالي والاقتصادي العالمي والتي أدت الى عدم استقراره وظهور العديد من الأزمات المالية والمصرفية وحتى الاقتصادية التي عرفتها العديد من الدول، والتي تأثرت بهذه الأوضاع وأدت إلى انهيار العديد من بنوكها ومراكزها المالية ومؤسساتها الاقتصادية وحتى أنظمتها الاقتصادية والمالية. حيث أصبح من الضروري في الوقت الحالي الحفاظ على استقرار النظام المالي والاقتصادي بصفة عامة والنظام المؤسساتي بصفة خاصة وذلك من خلال الالتزام بالتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة المالية من خلال القيام بالادارة الجيدة للموارد المالية والاقتصادية للمؤسسات التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق التطور و التنمية المالية والتي تعكسها مختلف مؤشرات الحوكمة المالية في المؤسسات كنسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، الحرية النقدية والمالية، حجم الكتلة النقدية وغيرها من مؤشرات الحوكمة المالية التي تعكس مدى تطور القطاع المؤسساتي، فغالبا ما يقتضي الأمر الربط بين مؤشرات الحوكمة المالية التي تجدد الاهتمام بها من جراء الأزمة المالية التي عرفتها دول شرق آسيا في أواخر التسعينات والتي أدت الى زعزعة استقرار النظام المالي بأكمله وبين الاستقرار المالي للمؤسسات ومدى مساهمة هي الأخيرة في إعادة الاستقرار لهذه المؤسسات من خلال القدرة على إدارة المخاطر وتجنب هذه الأزمات وبالتالي المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي للدول من خلال المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

الصين التي تعرف بالعملاق النائم عرفت ارتفاع معدل النمو وزيادة الكبيرة في حجم الصادرات بالإضافة الى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الماضيين كل هذه العوامل أعطت ميزة تنافسية لوزن الاقتصاد الصيني حيث أصبح يحتل الصدارة على مستوى الاقتصاد العالمي على الرغم من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الصيني كطبيعة هيكل هذا الاقتصاد وحسب آراء العديد من الاقتصاديين حتى تتمكن الصين من أن تصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم المفروض عليها أن تعمل على اقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول الاسيوية من أبرزها اليابان والهند والكوريتين (الجنوبية والشمالية) وهذا لوجود تشابه وتقارب في الهيكل الاقتصادي في هذه الدول بالإضافة الى التقارب الموجود في السياسات والآليات المتبعة لزيادة النمو فيما يتعلق في كل من أساليب وطريقة التي يمكن من خلالها العمل على زيادة الانتاجية وتحسين أساليب الانتاج وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة والتكامل الصناعي المتشابه بين هذه الدول، حيث سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة إذا ما كان لتطبيق نظام الحوكمة المالية في دولة الصين دور في تحسين أدائها الاقتصادي والتي تعكسها الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي :

الإشكالية :كيف يمكن لمعايير الحوكمة المالية أن تكون آلية فعالة تمكن دولة الصين من تحسين معدلات النمو الاقتصادي ؟

الفرضية : إن تأثير مؤشرات الحوكمة المالية على تطور مؤشر النمو الاقتصادي في دولة الصين يرتبط ارتباطا ايجابيا بكيفية تطبيقها ويتراوح بين الايجاب والسلب.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها كون موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع المرتبطة بقدرة معايير الحوكمة المالية في المساهمة في تحقيقه كمصدر أساسي لتطوير اقتصاد دولة الصين، خاصة في ظل بحث اقتصاد العديد من الدول عن مخرج يمكنها من منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة والتأثير المباشر لذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل تفادي آثار أزمة كورونا على الأداء الاقتصادي لها.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

-تقديم تفسير مفاهيمي حول معايير الحوكمة المالية المساهمة في تطور معدلات النمو الاقتصادي .

-التعرف على مدى التزام دولة الصين بتطبيق مؤشرات الحوكمة المالية.

-تحديد مؤشرات الحوكمة المالية والنمو الاقتصادي بدولة الصين، وذلك خلال الفترة (1996-2017).

الأدوات القياسية للبحث: سنحاول في هذا البحث تحليل وتفسير مختلف البيانات المتعلقة بتطور مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة الصين ومدى استخدام مؤشرات الحوكمة المالية حيث نقدم نموذجا يعبر عن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية ومؤشر النمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات إحصائية من مختلف المصادر التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج بشأن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية ومؤشر النمو الاقتصادي والبحث يهدف إلى استخلاص نتائج نظرية قياسية إلى جانب توضيح العلاقة بين المتغيرين.

منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم مؤشرات الحوكمة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال الأدبيات الاقتصادية، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية التعرف على أثر مؤشرات الحوكمة المالية على النمو الاقتصادي في دولة الصين.

كما تم تقسيم البحث إلى قسمين، حيث نتناول في المحور الأول مفاهيم حول الحوكمة المالية ومؤشراتها والأداء الاقتصادي لدولة الصين وفي المحور الثاني الطريقة المستخدمة في البحث و النتائج ومناقشتها .

2. المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

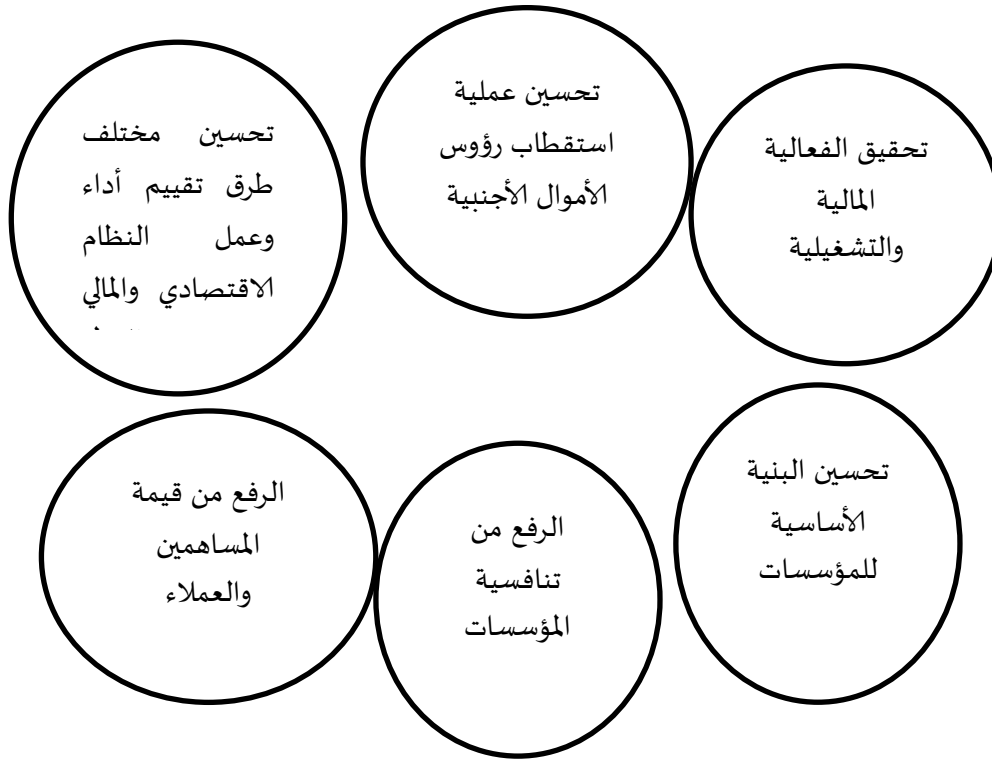
يعتبر الامتثال لتطبيق مؤشرات الحوكمة المالية من العوامل الأساسية التي ساهمت في الرفع من الأداء الاقتصادي للدول من بينها دولة الصين التي أصبحت توجه إليها الأنظار من قبل الباحثين والمؤسسات وحتى المستثمرين من خلال ما يعكسه نجاحها الاقتصادي، حيث سوف نقوم في هذا المحور إلى التعرف على مفهوم الحوكمة المالية ومختلف مؤشراتها، بالإضافة إلى بعض المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي لدولة الصين.

فالحوكمة المالية عرفها (M.Abdesselam Abouddrar) بأنها "جميع العمليات والقواعد والمعايير والقيم والمؤسسات التي تمكن من خلالها مختلف الجهات الفاعلة (الهيئات العامة المحلية والدولة والمؤسسات) على العمل على إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين العالمي والمحلي". (abouddrar, 2012, p. 03) ، حيث تتضمن تعظيم قيمة المساهمين استنادا إلى الالتزام بأخلاقيات الأعمال .

فالحوكمة المالية هي مختلف المعايير التي تستخدمها مختلف الجهات من أجل إدارة النظام المالي في دولة ما خصوصا فيما يتعلق بإدارة المؤسسات المالية وانعاسه مبادئ الحوكمة المالية على أدائها المالي.

فالحوكمة المالية هي مجموعة المؤسسات والمعايير والمبادئ والممارسات وعمليات اتخاذ القرار التي تنشأ من خلالها مجموعة من القواعد والمبادئ لإدارة النظام المالي والمؤسسي والاقتصادي، فالحوكمة المالية تتكون من مختلف العمليات التي تدعم النشاط المالي والمعاملات المالية من خلال حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود بين مختلف المصالح المتعاقدة، فهي نظام مالي يسعى إلى تطبيق وفرض معايير من أجل إدارة مختلف الموارد المالية للمؤسسات وحماية هذه المؤسسات من مختلف الأزمات التي يمكن أن تتعرض له

الشكل 1:مدى إستفادة القطاع المؤسساتي من تطبيق نظام الحوكمة المالية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ماسبق.

حيث يهدف تهدف الحوكمة المالية التي تحتوي على مختلف الآليات الداخلية والخارجية إلى تحقيق التقارب بين البعد المالي والبعد الاستراتيجي لإنشاء القيمة من خلال قدرتها على تخفيض التكاليف الناجمة عن مشكل تضارب المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين، فالمدخل المالي للحوكمة يقوم على منظور تعاقدى مصدره نظرية حقوق الملكية، الوكالة، ونظرية تكاليف المعاملات، حيث يتمثل دور نظام الحوكمة المالي في ضمان مردودية المستثمر المالي التي تضمن وفاءه. (خنشور، الصفحات 54-55)

1.2 المتغيرات الدالة على تطبيقات الحوكمة المالية في المؤسسات في دولة الصين:

هناك العديد من المتغيرات التي تدل وتعكس مدى تطبيق معايير الحوكمة المالية في المؤسسات وتعكس مدى تطور هذه المؤسسات نذكر منها:

الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص : يقيس حجم الوساطة المالية وأهميتها في تمويل الاقتصاد ،حيث يعكس مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص،فارتفاع نسبته يدل على زيادة الاعتماد على القطاع المصرفي للتمويل والتي تعني زيادة في التطور في القطاع المالي. (Kabir Hassan . Benito M, 2011, p. 91)

الجدول 1:مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في دولة الصين (2013-2017)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص	133.80	140.14	152.55	156.82	155.81

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

عنوان المقال: دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي لدولة الصين -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1996 الى 2017

نلاحظ من خلال الجدول السابق فيما يخص الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ارتفاع في قيمة من سنة إلى أخرى، حيث يعكس مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص مدى اعتماد المؤسسات على التمويل من القطاع الخاص ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تعكس مدى التطور المالي في أي دولة.

-المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2): يمثل هذا المؤشر قيمة النقد خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى جميع الودائع (الجارية، لأجل وودائع التوفير) حيث يعكس هذا المؤشر دور مؤسسات الوساطة المالية في المساهمة في عملية النمو وذلك من خلال نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة من قبلها في إطار معايير الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بعمليات الوساطة المالية.

-نسبة أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي: يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي تدل على الإستغلال الجيد والفعال للمدخرات المالية من قبل البنوك التجارية واستثمارها نحو استثمارات أكثر إنتاجية، حيث أشارت العديد من دراسات الباحثين أمثال (Kazi Sohag, 2015, pp. 77-95) (Sohag et al 2015)

إلى دور هذه الأخيرة في التسيير الكفء للموارد المالية، حيث أن التسيير الفعال للموارد المالية من قبل هذه البنوك يتطلب توفر مختلف الآليات والأساليب الرقابية التي يتضمنها نظام الحوكمة المالية التي تتضمن بدورها حسن إدارة الموارد المالية للمؤسسات.

-مؤشرات البنك الدولي: عمل البنك الدولي على تحديد طرق قياس درجة الحكم بستة معايير للحوكمة على مستوى الدول، وفي هذا الصدد يقترح (Kauffman) ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في دولة ما أو مؤسسة ما، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما يعرف بأبعاد الحوكمة والتي تتمثل في ست معايير والتي تعتبر مبادئ العامة للحوكمة وتشمل التحليل والتقدير على المستوى الكلي:

الجدول 2: أداء دولة الصين في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للفترة (2010-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
-0.32	-0.27	-0.27	-0.25	-0.28	-0.34	-0.36	-0.44	-0.51	-0.56	مؤشر السيطرة على الفساد
0.52	0.48	0.42	0.35	0.41	0.32	0.00	0.02	0.09	0.09	مؤشر فعالية الحكومة GE
-0.24	-0.29	-0.23	-0.50	-0.55	-0.52	-0.54	-0.54	-0.60	-0.66	مؤشر الاستقرار السياسي
-0.24	-0.19	-0.15	-0.26	-0.29	-0.28	-0.29	-0.24	-0.22	-0.23	مؤشر جودة التشريعات RQ
-0.27	-0.20	-0.26	-0.33	-0.41	-0.41	-0.52	-0.54	-0.46	-0.41	مؤشر سيادة القانون RL
-1.61	-1.45	-1.50	-1.56	-1.66	-1.62	-1.63	-1.64	-1.64	-1.68	مؤشر المشاركة والمساءلة VA

source: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

تفسير بيانات الجدول:

بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد: يلاحظ من خلال الجدول أن قيم مؤشر السيطرة و مكافحة الفساد سالبة طوال فترة الدراسة 2010-2017 مما يعكس ضعف دولة الصين في مكافحة الفساد إلى جانب انتشاره في أنظمتها السياسية، وعدم امتلاك مواطني دولة الصين القدرة على مساءلة ومحاسبة القائمين على إدارة شؤون الدولة وتسييرها .

بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة: يلاحظ من خلال الجدول أن فعالية الحكومات في الصين قد صنفت في الفئة الجيدة نوعا ما، حيث نلاحظ تحسن ملحوظ في قيمة المؤشر الذي يتجه نحو الارتفاع .

بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي: نلاحظ انخفاض في قيمة مؤشر الاستقرار السياسي طيلة سنوات الدراسة فقد صنفت الصين ضمن فئة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي .

بالنسبة لمؤشر جودة التشريعات و تطبيقها: من خلال بيانات الجدول فإن درجات مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في دولة الصين اتجهت من وضع سيء إلى وضع أكثر من سيء، مما يعني أن الحكومة الصينية لا تعمل على تحسين جودة التشريعات، حيث تقوم الحكومة بوضع السياسات غير فعالة، و لا تعمل على توفير مختلف القوانين التي تعمل على حماية وتشجيع الاستثمار وهذا ما أدى إلى تراجع نمو الاقتصاد الصيني .

بالنسبة لمؤشر سيادة القانون: وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر سيادة القانون اتجهت من وضع سيء إلى وضع أكثر من سيء طيلة الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017 ، ما يعني أنه من الناحية الواقعية أن الحكومة الصينية لا تعمل على بذل أي جهود فعالية لوقف انتشار الفساد أو إصلاح مختلف القوانين والأنظمة وتكريس مبدأ سيادة القانون .

بالنسبة لمؤشر المشاركة و المساءلة: وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر المشاركة و المساءلة ظلت قيمتها سالبة وهي تتجه نحو الانخفاض طيلة الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017 في دولة الصين، حيث تراوحت من ضعيفة إلى متدنية .

وعليه من خلال تفسير مؤشرات الحوكمة في دولة الصين تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية خلال فترة 2010-2017 عدم تحسن وضعف نظام الحوكمة في دولة الصين، وهذا من خلال التباين السالب في بعض مؤشرات الحوكمة .

-مؤشر نطاق الإفصاح : يقيس هذا المؤشر الإفصاح عن المعلومات من قبل المؤسسات حيث تتراوح قيمته بين 0 و 10 (0=أقل إفصاحا إلى 10=أكثر إفصاحا).

الجدول 3: مؤشر الإفصاح (0-10) في بعض الدول الناشئة للفترة (2013-2018) .

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصين	10	10	10	10	10	10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الجدول تطور مؤشر نطاق إفصاح الشركات من سنة إلى أخرى حيث تتمتع الشركات بأعلى مؤشر إفصاح في دولة الصين والتي سجلت طيلة فترة الدراسة ب 10 نقطة مئوية.

3. الاطار التطبيقي للدراسة

أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت موضوع الحوكمة المالية وأثره على النمو الاقتصادي في دولة الصين ودورها البارز في العمل على تحسين أداء الاقتصادي للدول ودعم سياسات الاقتصاد المحلي المالي إلى جانب الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة والتي تشهد فيها دولة الصين تغيرات وتحولات والتي ترافقها ارتفاع المتسارع في معدلات النمو الاقتصادي والذي قد تكون فيه الحوكمة المالية من خلال مختلف مؤشرات الأثر المباشر في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

1.3 مفهوم المتغيرات ومصدر البيانات:

عنوان المقال: دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي لدولة الصين -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1996 الى 2017

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية والنمو الاقتصادي في دولة الصين حيث تغطي فترة الدراسة من عام 1996 إلى عام 2017 وقد تم استخراج بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي. الجدول رقم4: تفسير متغيرات الدراسة .

المتغير	تفسيره
الحوكمة	بأنها "الآليات التنظيمية التي °1997 G.CHARREAU عرفها لها تأثير في تحديد الصلاحيات والتأثير على قرارات القادة "22.
مؤشرات الحوكمة	وهي المتغيرات المتعلقة بالحوكمة المالية، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي: مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛ مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛ مؤشر دور القانون ومصداقيته (RL)؛ مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛ مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA). مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص CP مؤشر السيولة M2
النمو الاقتصادي	يعرفه البنك الدولي 2004" أنه ذلك التغير الكمي أو التوسع في اقتصاد البلد "23، فالنمو الاقتصادي يعبر عن تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق .

2.3 صياغة النموذج وتقدير معالمته:

تتمثل صياغة النموذج في تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، والتي تتمثل في:

المتغير التابع: ويتمثل في النمو الاقتصادي والمعبر عنه بواسطة الناتج المحلي .
المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات المتعلقة بالحوكمة المالية، والتي تتمثل في سبع مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:

- مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛
- مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛
- مؤشر دور القانون ومصداقيته (RL)؛
- مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛
- مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA).
- مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص CP.
- مؤشر السيولة M2.

تم الاعتماد على إحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي و تطور المتغيرات VA, RQ, RL, GE, CC, CP, M2, PIB، التي تتميز بخاصية الاستقرار، وعليه تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات المختلفة للحكومة المالية.

بعد التعرف على المتغيرات التي يتكون منها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة يكون كما يلي:

$$PIB=f(VA, RQ, GE, RL, CC, CP, M2)$$

$$PIB= a_0 + a_1VA + a_2RQ + a_3GE + a_4RL + a_5CC + a_6CP + a_7M2 + \mu$$

حيث a_0 تمثل الثابت، و μ يمثل حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج ليعوض باقي المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج.

3.3 التحليل الوصفي للمتغيرات:

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: لابد في البداية القيام بمجموعة من الاختبارات على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نماذج الدراسة، يهدف إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات لدراسة الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة مثل حساب المتوسط و الوسيط و المنوال و كذا اختبار التوزيع الطبيعي لها من خلال إحصائية معامل التناظر و معامل التفلطح و كذا احتمالية Jarque-bara، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول 5: الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

	PIB	RL	VA	GE	RQ	CC	CP	M2
Mean	8.477071	-0.480909	-1.550909	-0.040455	-0.264545	0.316818	120.6491	159.6510
Median	8.260232	-0.510000	-1.560000	0.010000	-0.270000	0.330000	118.0674	152.3184
Maximum	13.63634	-0.260000	-1.360000	0.420000	-0.150000	0.420000	156.8202	209.4513
Minimum	6.123804	-0.640000	-1.750000	-0.510000	-0.510000	0.170000	89.45558	105.9622
Std. Dev.	1.929379	0.087826	0.125163	0.281281	0.081750	0.070264	18.44120	28.97808
Skewness	1.017291	0.644629	0.097123	0.142791	-0.918162	-0.908022	0.550324	0.066219
Kurtosis	3.666824	3.264601	1.747128	1.794061	4.852729	3.590656	2.595289	2.148415
Jarque-Bera	4.202162	1.587848	1.473469	1.407860	6.237631	3.342981	1.260614	0.680842
Probability	0.122324	0.452067	0.478674	0.494638	0.044209	0.187967	0.532428	0.711471
Sum	186.4956	-10.58000	-34.12000	-0.890000	-5.820000	6.970000	2654.279	3512.321
Sum Sq. Dev.	78.17254	0.161982	0.328982	1.661495	0.140345	0.103677	7141.634	17634.32
Observations	22	22	22	22	22	22	22	22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews9

من خلال نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات يتضح ما يلي:

-بالنسبة لمؤشر PIB نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أن متوسط تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي PIB قد بلغ 8.477071 خلال الفترة الممتدة من 1996 الى 2017، كما أن أعلى قيمة للمتغير هي 13.63634 و أقل قيمة هي 6.123804، بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS ومعامل التناظر KURTOSIS تشير الى أن المتغير PIB يتبع التوزيع

عنوان المقال: دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي لدولة الصين -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1996 الى 2017

الطبيعي، بالإضافة الى ان احتمالية Jarque-bera=4.202>0.05، غير أن الانحراف المعياري لهذا المتغير متوسط نوعا ما ويساوي 1.929379 وهذا ما يدل على وجود اختلاف واضح بين الدول الناشئة فيما يخص تطور PIB .
-فيما يخص CP مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص فقد بلغ متوسطه 120.6491 خلال الفترة الممتدة من 1996 الى 2017، كما بلغت أعلى قيمة للمؤشر هي 156.8202 وأقل قيمة هي 118.0674 و بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS ومعامل التناظر KURTOSIS تشير الى أن المتغير CP يتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة الى أن احتمالية Jarque-bera=1.260614>0.05، و بانحراف معياري قدره 18.44120 وهذا ما يعكس التطور المالي لهذه الدولة.
-فيما يخص M2 مؤشر السيولة فقد بلغ متوسطه 159.6510 خلال الفترة الممتدة من 1996 الى 2017، كما بلغت أعلى قيمة للمؤشر هي 209.4513 و أقل قيمة هي 105.9622 و بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS ومعامل التناظر KURTOSIS تشير الى أن المتغير M2 يتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة الى أن احتمالية Jarque-bera=0.680842>0.05 و بانحراف معياري قدره 28.97808 .
-أما فيما يخص مؤشر الحوكمة RL مؤشر سيادة القانون وهو من بين مؤشرات الحوكمة الست للحوكمة المعتمدة من قبل البنك الدولي توضح بيانات الجدول انخفاض في قيمته حيث بلغ متوسطه 0.480909- خلال الفترة الممتدة من 1996 الى 2017 كما بلغت أعلى قيمة للمؤشر هي 0.260000- و أقل قيمة 0.640000- هي و بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS ومعامل التناظر KURTOSIS تشير الى أن المتغير RL يتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة الى أن احتمالية Jarque-bera=1.587848>0.05، و بانحراف معياري قدره: 0.087826 ضمن مجال تغير المؤشر البالغة 2.5- الى 2.5+ وهذا ما يدل على ضعف مستوى مؤشرات الحوكمة في دولة الصين.

4.3 تقدير النموذج:

يتم تقدير معاملات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي تعد من أفضل الطرق من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية القياسية والأكثر استعمالا ، نظرا لكونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، كما سنعتمد على مستوى معنوية 5% و 10% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews9).

$$PIB = C(1) + C(2)*CC + C(3)*CP + C(4)*GE + C(5)*M2 + C(6)*RL + C(7)*RQ + C(8)*VA$$

نتائج التقدير:

الجدول 6: نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	-13.00368	8.247097	-1.576758	0.1372
CC	-4.258433	5.662103	-0.752094	0.4645
RL	-10.33926	4.752527	-2.175530	0.0472
CP	0.149475	0.100369	1.489257	0.1586
Rq	14.48681	6.836303	2.119099	0.0524
Va	-15.69310	4.986975	-3.146818	0.0071
Ge	-0.494272	2.601213	-0.190016	0.8520
M2	-0.129674	0.072293	-1.793737	0.0445
	$R^2 = 0.756269$	$F = 0.001902$	$DW = 1.787044$	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews9

بالنسبة لمعامل السيطرة على الفساد a_1 ، نلاحظ أن $prob > 0.05$ ، وبالتالي فإن الفساد لا يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.
بالنسبة لمعامل دور القانون ومصداقيته a_2 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي فإن دور القانون يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.

بالنسبة لمعامل الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص a_3 ، نلاحظ أن $prob > 0.05$ ، وبالتالي فإن لائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص لا يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.

بالنسبة لمعامل نوعية الاجراءات التنظيمية a_4 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي فإن نوعية الاجراءات التنظيمية تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.

بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة a_5 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي فإن التصويت والمساءلة تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.

بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة a_6 ، نلاحظ أن $prob > 0.05$ ، وبالتالي فإن فعالية الحكومة لا تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.
بالنسبة لمعامل السيولة a_7 ، نلاحظ أن $prob < 0.05$ ، وبالتالي مؤشر السيولة يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.

أما بالنسبة للقيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.756269$

فتعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 75% من التغيرات التي تحدث على الناتج الداخلي الخام، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 25 %، تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ .

إحصائية دارين واتسن كانت مساوية 1.787044 وهي تدل على عدم وجود ارتباط ما بين الأخطاء.

معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

$$PIB = C(1) + C(2)*CC + C(3)*CP + C(4)*GE + C(5)*M2 + C(6)*RL + C(7)*RQ + C(8)*VA$$

$$PIB = -13.0036793756 - 4.25843254314*CC + 0.149475253326*CP - 0.49427192669*GE - 0.129673834496*M2 - 10.3392644776*RL + 14.4868062069*RQ - 15.6931041469*VA$$

الاختبارات التشخيصية :

جدول 7: ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic 0.187816

Prob. F(1,18) 0.6696

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 eviews

اختبار القانون الطبيعي

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة ومعرفة طبيعة بواقي النموذج والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل 2: اختبار القانون الطبيعي .

Jarque-Bera 0.072770
Probability 0.964269

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 eviews

من خلال احتمالية $prob(jarque-bera)=0.74 > 0.05$ فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

تشير مؤشرات الحوكمة في دولة تركيا إلى فاعلية وقوة مؤشرات خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات التي ذكرناها سابقا، فالمتوسط العام لفعالية للحكومة GE يتراوح بين 0.22 سنة 2015 و 0.05 سنة 2016 ومتوسط العام لجودة التشريعات 0.43 عام 2013 و 0.20 عام 2016 هذه القيم الايجابية تدخل في إطار ما يسمى بالحوكمة الايجابية.

4. تحليل النتائج:

التغيرات في النمو الاقتصادي تساعد على تفسير مقاييس التطور المالي في دولة الصين، ويمكن تبرير هذه النتيجة من خلال أن مختلف الأزمات التي عرفتها الدولة لم تؤثر عليها وواصلت هذه الدول تطوير نظامها وقطاعها المالي من خلال اتباع سياسات التحرير المالي واصلاح أنظمتها المالية في اطار تطبيق قواعد الحوكمة المالية للمؤسسات، الأمر الذي أدى الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، فقد عملا كل من الاقتصادي Shaw 1937 و Mckinnon 1937 على مطالبة الدول وخاصة النامية منها على اتباع سياسة التحرير المالي من أجل تطوير أنظمتها المالية والمصرفية وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية. (كنزة، 2015-2016، صفحة 09)

متغير الحوكمة له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث كلما تدهورت قيمة مؤشرات الحوكمة سوف يؤدي الى انخفاض النمو بنسبة 2.25% ما يظهر العلاقة العكسية بين المتغيرين ، فالمتغير gov ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهي ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية قدره 10% وهذه النتيجة مؤيدة لبعض الدراسات التي تؤكد على أن القطاعات العامة الكبيرة تعتبر من بين أحد الأسباب لضعف أداء النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقييد الاستثمار العام وإعاقة تراكم الرأس المال ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، (بالاضافة الى Mauro 1995، pp. 681-712) والذي لخصت دراسته إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الفساد والاستثمار الخاص والفساد يساهم في تخفيض النمو الاقتصادي، كما قاما الباحثان (Law, 2006, pp. 245-260) (Demetriades and law 2006) من دراسة العلاقة التي تربط بين نوعية المؤسسات من خلال الاعتماد على مؤشرات الحوكمة كمقياس كمؤشر الفساد، سيادة القانون كفاءة الجهاز الإدارية وبين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول من تختلف وفقا معيار الدخل ومن بين النتائج المتوصل إليها أن الدول التي حققت نمو اقتصادي مرتفع من خلال تحقيقها لمؤشرات تطور مالي جيدة تتوفر على إطار مؤسسي سليم. أما بالنسبة للمؤشرات التي تعكس مدى تطور القطاع المصرفي وتعكس تطبيقات الحوكمة المالية للمؤسسات فإن مؤشر السيولة (M2) له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في دولة الصين، وهذا ما يتوافق مع العديد من الدراسات التي تناولت التأثير السلبي لمؤشرات التطور المالي على النمو، وبالتالي فإن الجهاز البنكي يؤثر سلبا على النمو في الدول وذلك بسبب عدم توفر بيئة مؤسسية وقانونية سليمة.

أما مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص (CP) له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في دولة الصين .

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الحوكمة المالية، والتي أصبح من الضروري في الوقت الحالي إعادة النظر في طبيعة المؤشرات المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي خصوصا بعد فشل جميع السياسات وتوفير جميع العوامل التي من شأنها العمل على المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول وخصوصا الدول النامية التي تسعى لمنافسة الدول المتقدمة وحان الوقت من أجل الاهتمام والالتفات حول العمل على ترسيخ معايير الحوكمة المالية وتطبيقها.

فالحوكمة المالية مفهوم ومنظور جديد لإدارة الشؤون المالية في المؤسسات بصفة خاصة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة وبالأخص المؤسسات المالية والبنكية كإطار أساسي فعال ونزيه لإدارة شؤون المؤسسات وحماية من مختلف الأزمات التي عرفتها من قبل بسبب سوء التسيير والفساد، فالحوكمة المالية توفر مختلف القواعد والمعايير التي تتخللها

مبادئ الشفافية والمساواة، المسؤولية الاجتماعية والعدالة من أجل إدارة النظام المالي المؤسساتي للدول الذي ينعكس من خلال التطبيق الجيد لمعاييرها على تحقيق التطور والتنمية المالية التي تنعكس على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي للبلد والتخفيض من ارتفاع نسبة التضخم وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فقد سارعت العديد من الدول الى تبني هذا المفهوم ابتداء من مختلف الأزمات التي عرفتها كبدل يعمل على تفسير سوء التسيير وسوء استخدام السلطة داخل المؤسسات وضعف أدائها المالي، فمن خلال العرض النظري لمختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بمصطلح الحوكمة المالية فالهدف الأساسي والنهائي من تطبيق الحوكمة المالية على مستوى المؤسسات هو توفير نظام مؤسساتي مالي فعال قادر على المساهمة في عملية النمو من خلال قدرتها على إدارة المخاطر والتقليل من مختلف الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات. فانطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الورقة البحثية التي تناولنا فيها قياس وتفسير تأثير مؤشرات الحوكمة المالية على النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال الناتج المحلي الاجمالي في دولة الصين، وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة المالية في مجملها لها تأثير على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث بينت الدراسة أن كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة المالية يختلف تأثيره على مؤشر النمو في الصين، وهذا حسب ما توصلت إليه دراسات كل من Feleagă, N., Feleagă, L., Dragomir, V. D., & Bigioi, A. D. (2011) وذلك من خلال تحليلاتهم لمصطلح الحوكمة التي اعتبروها وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل، فالتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة المالية من شأنه المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية المالية.

6. قائمة المراجع:

-abouddrar, M. (2012). *gouvernance financière au maroc etat des lieux et perspectives*. institut supérieur de l'administration ,programme « agorade la gouvernance ».

-Kabir Hassan . Benito M, S. a.-S. (2011). financial development and economic growth : New evidence from panel data. *The Quarterly Review of Economics and Finance* 51.

-Kazi Sohag, A. N. (2015). Dynamic impact of financial development on economic growth: heterogeneous panel data analysis of island economies. *Economic Policy in Emerging Economies*, 8(1).

-Law, P. D. (2006). finance, institutions and economic development . *international journal of finance and economics*(11).

-Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The quarterly journal of economics*, 3(110).

-جمال خنشور. (بلا تاريخ). مساهمة نقدية للمدخل المالي لحوكمة المؤسسات من منظور إنشاء القيمة . مخبر المالية ،بنوك وإدارة أعمال جامعة محمد خيضر بسكرة.

-كثرة، م. (2015-2016). تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال *Panel Data Analysis*.